

تقرير حول حصيلة أنشطة

الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي

2022





الفهرس

تقديم

6

7

7

11

14

14

15

16

17

18

19

19

20

21

21

22

24

26

26

27

30

34

I. اجتماعات مجلس إدارة الوكالة

1. الاجتماع الثاني عشر

2. الاجتماع الثالث عشر

II. حصيلة تقييم مسالك التكوين

1. توزيع المسالك حسب التعليم العالي العام والخاص

2. توزيع مسالك التكوين حسب نوع الطلب

3. توزيع مسالك التكوين حسب الحقول المعرفية

4. توزيع مسالك التكوين حسب الجامعات والمؤسسات

5. توزيع مسالك التكوين حسب الدبلومات

6. توزيع مسالك التكوين حسب رأي الخبرة

7. حصيلة تقييم طلبات معادلة الشهادات الأجنبية

8. ملاحظات عامة

III. حصيلة التقييم المؤسسي

1. تقييم مؤسسات التعليم العالي

2. تقييم طلبات اعتراف الدولة بمؤسسات التعليم العالي الخاص

3. تقييم وافتحاص مؤسسات التعليم العالي الأنوية

IV. التعاون والشراكة

1. مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي

2. اتفاقيات التعاون والشراكة

V. أنشطة مختلفة

خاتمة

تقديم

يأتي إعداد هذا التقرير السنوي عن أنشطة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي استجابة لمقتضيات الفصل 160 من الدستور الذي ينص على "تقديم مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة تقريراً عن أعمالها مرة واحدة في السنة على الأقل، يكون موضوع مناقشة من قبل البرلمان" وكذا مع مختلف القوانين والنصوص التنظيمية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين بما في ذلك القانون رقم 80.12 المتعلق بإحداث الوكالة. ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أنشطة الوكالة وانجازاتها خلال سنة كاملة سواء ما يتعلق منها بتقييم المسالك أو التقييم المؤسسي أو أنشطة التعاون والشراكة.

وقد عرفت سنة 2022 قيام الوكالة بالعديد من الأنشطة التي سيعرض لها هذا التقرير بالتفصيل حيث تم تقييم مسالك التكوين قصد الاعتماد أو تجديده. بالإضافة إلى ذلك، قامت الوكالة بأول تجربة في تقييم طلبات معادلة الشواهد المحصل عليها في الخارج. أما فيما يتعلق بالتقييم المؤسسات، فقد قامت الوكالة بتقييم مؤسسة للتعليم العالي العام والتي قدمت تقرير تقييمها الذاتي، كما عملت على تقييم وافتحاص 8 مؤسسات التعليم العالي العام المتواجدة خارج الحرم الجامعي إضافة إلى تقييم طلبات اعتراف الدولة بمؤسسات التعليم العالي الخاص.

وفيما يتعلق بالتعاون والشراكة، فقد استفادت الوكالة من مشروع للتوأمة مع الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين يناير ونونبر 2022، كما عرفت هذه السنة كذلك توقيع الوكالة لثلاث اتفاقيات شراكة وتعاون مع ثلاث هيآت لضمان جودة التعليم العالي وسيتم التطرق إلى كل واحدة منها في الشق المتعلق بالتعاون والشراكة من هذا التقرير.

وينقسم هذا التقرير إلى خمسة محاور أساسية:

- المحور الأول: اجتماعات مجلس إدارة الوكالة؛
- المحور الثاني: حصيلة عملية تقييم مسالك التكوين؛
- المحور الثالث: حصيلة عملية التقييم المؤسسي؛
- المحور الرابع: التعاون والشراكة؛
- المحور الخامس: الاجتماعات واللقاءات

ا. اجتماعات مجلس إدارة الوكالة

1. الاجتماع الثاني عشر



عقد مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي اجتماعه الثاني عشر على الساعة الثالثة بعد الزوال بتاريخ 05 يناير 2022 بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، برئاسة وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الأستاذ عبد اللطيف ميراوي وذلك بحضور السادة أعضاء المجلس وعدد من المدعوين.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع النقاط التالية:

- المصادقة على محضر اجتماع 06 شتنبر 2021؛
- عرض حول حصيلة عملية تقييم مسالك التكوين برسم 2021؛
- عرض حول حصيلة عملية تقييم المؤسسات برسم سنة 2021؛
- عرض حول التقرير السنوي برسم سنة 2021 الخاص بعقد تطوير الوكالة؛
- مشروع ميزانية الوكالة برسم السنة المالية 2022؛
- تعيين ممثلي مجلس إدارة الوكالة بالجان المختصة الثلاث؛
- مختلفات.

وعقب ذلك تناول السيد مدير الوكالة الكلمة حيث هنأ السيد الوزير على نيله الثقة المولوية وتعيينه على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. بعد ذلك قدم عرضا حول حصيلة تقييم مسالك التكوين برسم سنة 2021، حيث تم خلال هذه الدورة تقييم 1347 مسلكا همت المؤسسات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاص، وفي ميادين وحقول معرفية مختلفة. كما تم تقييم ولأول مرة مسالك البكالوريوس، حيث تقدمت المؤسسات الجامعية بما

مجموعه 163 مسلكا لمؤسسات التعليم العالي العام و118 مسلكا همت مؤسسات التعليم العالي الخاص.

وفي هذا الصدد، أفضى النقاش إلى اقتراح إعادة النظر في مسطرة وكيفية اعتماد مسالك التكوين بحيث يتم تقديم عرض إجمالي لمسالك التكوين من طرف الجامعات تماشيا مع مشروع تطوير الجامعة. كما تم اقتراح إشراك خبراء من المحيط السوسيو-اقتصادي في بلورة وتقييم المسالك. وتم في هذا الصدد اقتراح مراجعة المقرر المشترك الخاص بتعويض الخبراء والرفع من قيمة هذا التعويض.

وفيما يخص تقييم المؤسسات، فقد عرض السيد المدير حصيلة تقييم المؤسسات برسم سنة 2021 والتي عرفت إطلاق النسخة الثانية لعملية التقييم المؤسساتي، حيث شملت تقييم 7 مؤسسات للتعليم العالي (4 مؤسسات للتعليم العالي العام و3 مؤسسات للتعليم العالي الخاص) من بين 30 مؤسسة مقترحة للتقييم خلال هذه الدورة.

وفي هذا السياق، تم اقتراح التنسيق بين الوكالة والهيئة الوطنية للتقييم بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من أجل تبادل الخبرات والتجارب والقيام بمشاريع مشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، سلط السيد المدير الضوء على التقرير السنوي لأنشطة الوكالة برسم سنة 2021 والخاص بعقد برنامج تطوير الوكالة والذي التزمت الوكالة خلال السنة الأولى من عقد البرنامج (2021) بتنفيذ المشاريع وتحقيق النتائج المسطرة فيه، والمتمثلة فيما يلي:

1. النتائج والمؤشرات والقيم المستهدفة لعملية تجويد تقييم مسالك التكوين للفترة 2020-2021؛
2. النتائج والمؤشرات والقيم المستهدفة لعملية متابعة وتعزيز ورش التقييم المؤسساتي للفترة 2020-2021 وتقارير التقييم المنجزة للتقييم المؤسساتي؛
3. دعم وتعزيز ثقافة الجودة؛
4. تعزيز الشراكة والتعاون في مجال التقييم وضمان الجودة للفترة 2020-2021؛
5. إعداد تقارير التقييم المؤسساتي؛
6. إعداد التقارير التركيبية لعمليات التقييم المؤسساتي؛
7. الموارد الذاتية للوكالة للفترة 2020-2021.

وفي الأخير تطرق السيد المدير لمشروع الميزانية برسم سنة 2022 حيث تطرق بالتفصيل لمداخل الوكالة والخاصة بتقييم التكوينات وتقييم المؤسسات وكذا تقييم ملفات اعتراف الدولة بمؤسسات التعليم العالي الخاص بالإضافة إلى تمويل برامج التعاون والشراكة التي تستفيد منها الوكالة (مشروع ERASMUS+ EQUAM-MA et AMEL). كما تطرق السيد المدير لنفقات الوكالة بما في ذلك النفقات المخصصة للاستغلال وتلك المخصصة للاستثمار.

وبعد المصادقة على مشروع الميزانية برسم سنة 2022، قام مجلس الإدارة بتعيين ممثلي مجلس إدارة الوكالة باللجان المختصة الثلاث كما يلي:

- لجنة تقييم التكوينات : محمد بريك
- لجنة تقييم المؤسسات : حذيفة أمزيان
- لجنة تقييم البحث العلمي : مصطفى بنونة

وضمن نقطة مختلفات، تم التذكير بما يلي:

- تأجيل توقيع اتفاقية الشراكة بين الوكالة والسلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي التي كان من المتوقع توقيعها في 13 دجنبر 2021، بسبب ظروف الجائحة.
- انطلاق مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي ابتداء من 19 يناير 2022 ولمدة ستة أشهر والذي يهدف إلى تقوية قدرات مستخدمي الوكالة وكذا خبرائها في مختلف المجالات ذات الصلة بمهام الوكالة، وكذا تهئ الوكالة لعملية التقييم من لدن الجمعية الأوروبية لضمان الجودة (ENQA).

في معرض النقاش أشارت السيدة مراقب الدولة إلى ضرورة قيام الوكالة بعملية افتتاح حساباتها منذ تأسيسها، حيث أوضح السيد المدير أن الوكالة عملت على تكليف مكتب للدراسات بإنجاز التقارير التركيبية للوكالة وستقوم في القريب العاجل بعملية الافتتاح. كما تم اقتراح ضرورة إحداث مصلحة التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير وذلك بناء على تقارير مراقب الدولة.

وخلال هذا النقاش، تم التأكيد على ضرورة إيجاد حل توافقي بين لوكالة ومصالح المديرية العامة للضرائب فيما يخص خضوع الوكالة للضريبة على القيمة المضافة.

القرارات المتخذة:

- دراسة وحصر الميزانية،
- تعيين ممثلي مجلس إدارة الوكالة باللجان المختصة الثلاث،
- إحداث مصلحة التدقيق الداخلي ومراقبة التسيير،
- لقاء مع المديرية العامة للضرائب،
- مراجعة المقرر المشترك الخاص بتعويض الخبراء.

2. الاجتماع الثالث عشر



انعقد يوم الخميس 29 شتنبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا بمقر وزارة التعليم العالي البحث العلمي والابتكار بحسان الرباط، اجتماع الدورة الثالثة عشر لمجلس إدارة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي برئاسة الأستاذ عبد اللطيف ميراوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة النقاط التالية:

- المصادقة على محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 05 يناير 2022؛
- تقديم التقرير السنوي للوكالة برسم سنة 2021، قصد المصادقة؛
- حصر القوائم التركيبية للسنة المالية 2021؛
- إحداث مصلحة للتدقيق الداخلي ومراقبة التسيير في نظام الوكالة؛
- المصادقة على الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة و:
 - السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي (AMAQ-ES)؛
 - وكالة ضمان جودة التعليم العالي بالمملكة المتحدة (QAA)؛
 - هيئة ألقاب المهندس (Cti)؛
- مختلفات؛
- مشاريع القرارات.

وقد افتتح السيد الوزير هذا الاجتماع بكلمة ترحيبية بأعضاء المجلس ثم عرض جدول الأعمال للمصادقة، بعد ذلك تناول مدير الوكالة، السيد المختار بكور، الكلمة حيث قدم عرضا حول تقرير أنشطة الوكالة ومنجزاتها برسم سنة 2021 خاصة فيما يتعلق بتقييم المسالك والمؤسسات ثم عرض مختلف الأنشطة المرتبطة بالشراكة والتعاون التي همت عمل الوكالة برسم نفس السنة.

أما برسم سنة 2022، فقد تطرق السيد المدير في عرضه إلى حصيلة عمليتي تقييم المسالك حسب التعليم العالي العام والخاص وحسب الشهادات وحسب المجالات المعرفية، حيث أشار إلى أن عدد المسالك التي خضعت للتقييم برسم هذه السنة بلغ إلى حدود الساعة حوالي 1122 مسلك بين مسالك التعليم العالي العام والخاص. أما فيما يخص التقييم المؤسساتي برسم سنة 2022، فقد أكد السيد المدير أن عدد المؤسسات الخاضعة أو قيد التقييم بلغ ثلاث مؤسسات بسبب عدم توصل الوكالة بتقارير التقييم الذاتي للمؤسسات التي اقترحتها الجامعات خلال الموسم الماضي، فيما تنتظر الوكالة تقارير 25 مؤسسة مبرمجة خلال هذه الدورة من بينها 19 مؤسسة للتعليم العالي العام و06 مؤسسات للتعليم العالي الخاص.

بالإضافة إلى ذلك، تطرق السيد المدير في عرضه إلى عملية تقييم 37 طالبا تقدمت به مؤسسات التعليم العالي الخاص قصد الحصول على اعتراف أو تجديده. وقد تمثلت هذه الطلبات في 27 طالبا لتجديد الاعتراف و10 طلبات جديدة للحصول على اعتراف الدولة. وقد تم عرض نتائج الخبرة على أنظار اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي الخاص خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 يوليوز 2022. بالإضافة إلى ذلك، تطرق السيد المدير إلى عملية تقييم وافتتاح مؤسسات التعليم العالي العام الأنوية والبالغ عددها 8 مؤسسات تم تقييمها خلال شهري فبراير ومارس 2022.

بعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد خالد الفيزا زي، خبير محاسب، ممثل مكتب الدراسات المسؤول عن القيام بالمحاسبة العامة للوكالة، حيث قدم عرضا حول القوائم التركيبية للوكالة برسم السنة المالية 2021.

وفي ختام هذا الاجتماع، صادق المجلس على 3 اتفاقيات جديدة وقعتها الوكالة مع ثلاث هيئات لضمان الجودة في التعليم العالي وهي السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي ووكالة ضمان جودة التعليم العالي بالمملكة المتحدة ولجنة القاب المهندس بفرنسا.

هذا وقد تمحور النقاش خلال هذا الاجتماع حول النقاط التالية:

المداخلات:

- ضرورة تدقيق حسابات الوكالة قبل عرضها على أنظار مجلس الإدارة لحصرها وتم الاتفاق في هذا الصدد على عقد اجتماع بين الوكالة ومراقب الدولة لمناقشة مسطرة طلب العروض للقيام بتدقيق حسابات الوكالة.
- إعادة النظر في طريقة صياغة تقارير أنشطة الوكالة حيث يجب اعتماد صيغة تقريرية وتركيبية فيما يخص هذه التقارير من أجل المساهمة في اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بمنظومة التعليم العالي والتأثير في السياسات العمومية.
- يجب أن تتم مراعاة الجودة في عملية إعداد مشاريع المسالك وفي معايير اختيار الخبراء وتكوينهم وذلك من خلال اعتماد التصديق فيما يخص توظيف الخبراء كما هو معمول به بالعديد من الدول.
- ضرورة إعداد تقارير تركيبية وتحليلية حول أنشطة الوكالة،
- ضرورة القيام بالتقييم منتصف مدة اعتماد المسالك،
- اعتماد التصديق على الخبراء وتقييمهم،
- تحقيق تعاون متين وحقيقي بين الوكالة والهيئة الوطنية للتقييم،
- الرفع من الموارد البشرية للوكالة،
- ضرورة توفر الوكالة على مقرر خاص بها خارج أسوار مقرات الوزارة،
- ضرورة تقييم مسالك التكوين في مدارس المهندسين من قبل أخصائيين في مجالات الهندسة،
- من أجل تحقيق الجودة المتوخاة في عملية تقييم المسالك، يجب معالجة المشاكل التقنية التي تطرحها المنصة الوطنية لتقييم المسالك،
- يجب تعزيز الموارد البشرية للوكالة نظرا للكم الهائل من المسالك التي تستقبلها الوكالة كل سنة وكذا تقييم المؤسسات.

القرارات المتخذة:

صادق مجلس الإدارة على مختلف النقط الواردة في جدول الأعمال وهي:

- المصادقة على محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 5 يناير 2022،
- المصادقة على الاتفاقيات الثلاث التي أبرمتها الوكالة،

ما عدا النقطتين التاليتين:

1. نقطة إحداث مصلحة التدقيق ومراقبة التسيير، حيث قرر المجلس بعد التشاور إحداث مصلحة خاصة بالتدقيق ومصلحة خاصة بمراقبة التسيير،
2. نقطة تدقيق حسابات الوكالة منذ تأسيسها قبل عرضها على مجلس الإدارة لحصرها والتي أثارها السيدة مراقب الدولة.

١١. حصيلة تقييم مسالك التكوين

- بناء على المذكرة الوزارية رقم 017/179 الصادرة بتاريخ 06 أبريل 2022 بشأن طلبات اعتماد مسالك التكوين لمؤسسات التعليم العالي الخاص برسم السنة الجامعية 2022/2021؛
- وبناء على المذكرة الوزارية رقم 017/183 الصادرة بتاريخ 08 أبريل 2022 بشأن اعتماد وتجديد اعتماد مسالك التكوين لمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات برسم سنة 2022؛

انطلقت عملية تقييم مسالك التكوين برسم سنة 2022 بداية شهر يونيو حيث تلقت الوكالة وكما هو معمول به منذ السنة الماضية، طلبات اعتماد وتجديد اعتماد المسالك عن طريق المنصة الوطنية لاعتماد المسالك. وقد عرفت هذه السنة تقديم مؤسسات التعليم العالي العام والخاص طلباتها كما يلي:

1. توزيع المسالك حسب التعليم العالي العام والخاص

نوع المسالك	عدد المسالك
عام	731
خاص	398
مجموع	1129

مقارنة بموسم 2021، عرف عدد طلبات اعتماد وتجديد اعتماد المسالك التي تقدمت بها مؤسسات التعليم العالي العام والخاص انخفاضا طفيفا ويرجع هذا للأساس إلى الإجراء الذي قامت به الوكالة قبيل انطلاق عملية تقييم المسالك برسم سنة 2022 حيث تم بتعاون مع مديرية التعليم العالي العام بوزارة التعليم العالي والابتكار، تشكيل لجنة تتكون من ممثلين عن قسم تقييم المسالك بالوكالة وممثلين عن مديرية التعليم العالي وذلك لدراسة العرض التربوي لمختلف مؤسسات التعليم العالي العام بغية تفادي تكرار المسالك ذلك نفس المؤسسات وفي نفس الشعب في بعض الأحيان. وقد أسفرت هذه العملية عن توقيف عدد من المسالك ولم يتم اخضاعها لعملية التقييم.

وعليه فقد تلقت الوكالة ما 731 طلبا لاعتماد وتجديد اعتماد مسالك التعليم العالي العام أي بانخفاض بنسبة 3.11 في المائة مقارنة مع موسم 2021. بينما عرف عدد طلبات اعتماد وتجديد اعتماد مسالك التعليم العالي الخاص ارتفاعا طفيفا مقارنة مع السنة الماضية حيث بلغ عدد الطلبات خلال الموسم الماضي 305 بنما ارتفع هذا العدد ليصل إلى 398 طلبا لاعتماد وتجديد اعتماد مسالك التكوين خلال سنة 2022.

2. توزيع مسالك التكوين حسب نوع الطلب

مسالك التعليم العالي		نوع الطلب
العام	الخاص	
475	154	طلب اعتماد جديد
256	244	طلب تجديد الاعتماد
731	398	المجموع

تنوعت الطلبات التي تقدمت بها مختلف مؤسسات التعليم العالي العام والخاص قصد الخضوع لعملية التقييم برسم موسم 2022 حيث بلغ عدد طلبات الاعتماد الجديد 475 طلبا في التعليم العالي العام بينما بلغ هذا العدد 154 في التعليم العالي الخاص. أما فيما يخص طلبات تجديد الاعتماد، فقد تلقت الوكالة ما مجموعه 256 طلبا جديدا لاعتماد مختلف مسالك التكوين في التعليم العالي العام، و244 طلبا لاعتماد مسالك التعليم العالي الخاص.

وقياسا على السنة الماضية، ارتفع عدد طلبات اعتماد مسالك التعليم العالي العام سواء فيما يخص طلبات الاعتماد الجديدة أو طلبات تجديد الاعتماد حيث بلغت نسبة طلبات الاعتماد الجديدة 0.04 في المائة و0.03 في المائة بالنسبة لطلبات تجديد الاعتماد. فيما لم يعرف عدد طلبات اعتماد وتجديد اعتماد مسالك التعليم العالي الخاص أي تغيير بين موسم 2021 و2022.

3. توزيع مسالك التكوين حسب الحقول المعرفية

الحقول المعرفية		مسالك التعليم العالي
		العام
		الخاص
العلوم والتقنيات	261	93
العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية	220	189
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	155	33
علوم الصحة	29	83
علوم التربية	65	0
المجموع	731	398

تنقسم الحقول المعرفية المعتمدة في تقييم مسالك التكوين في التعليم العالي العام والخاص، إلى خمسة حقول رئيسية كما هو مبين في الرسم أسفله، وتندرج تحت كل واحد منهم حقول معرفية فرعية. وقد تم اعتماد هذا التقسيم من أجل تسهيل عمل اللجن المكلفة بتتبع عمليات تقييم المسالك داخل الوكالة. وقد عرفت عملية تقييم المسالك برسم سنة 2022 تلقي عدد مهم من الطلبات عن مختلف هذه الحقول المعرفية. وعلى سبيل المثال، فقد تقدمت مؤسسات التعليم العالي العام بما مجموعه 261 طلبا لاعتماد وتجديد اعتماد المسالك في العلوم والتقنيات والمجالات المعرفية المرتبطة بها وهي الأعلى من بين مجموع الطلبات التي تلقتها الوكالة برسم هذه السنة.

ويأتي مجال العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في المرتبة الثانية بمجموع 220 طلبا. بينما ترتبط بقية الطلبات بمجالات الآداب والعلوم الإنسانية وعلوم الصحة وعلوم التربية بما مجموعه 249 طلبا بين الاعتماد وتجديده. ويمكن تفسير هيمنة العلوم والتقنيات والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. فيما تحتل العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والعلوم والتقنيات المرتبة الأولى من بين طلبات التعليم العالي الخاص بمجموع 282 طلبا وتأتي علوم الصحة والآداب والعلوم الإنسانية والفنون في المرتبة الثانية في المرتبة الثانية بمجموع 116 طلبا في الوقت الذي يغيب فيه الحقل المعرفي المرتبط بعلوم التربية عن مؤسسات التعليم العالي الخاص واقتصره على التعليم العالي العام.

ويمكن تفسير هذا التوجه في التعليمين العام والخاص إلى العلوم والتقنيات والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إلى متطلبات سوق الشغل بحيث أصبحت منظومة التعليم العالي، بشقيها العام والخاص، تأخذ بعين الاعتبار حاجيات سوق الشغل من الكفاءات واليد العاملة المؤهلة وهو ما يفرض على هذه المؤسسات هندسة مشاريع مسالك تستجيب لهذه الحاجيات سواء على الصعيد الوطني أو الأجنبي.

4. توزيع مسالك التكوين حسب الجامعات والمؤسسات

* التعليم العالي العام

الجامعات	عدد المسالك
- جامعة محمد الخامس الرباط	74
- جامعة ابن زهر أكادير	73
- جامعة ابن طفيل القنيطرة	50
- جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء	86
- جامعة عبد المالك السعدي تطوان	59
- جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	64
- جامعة القاضي عياض مراكش	54
- جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال	54
- جامعة الحسن الأول سطات	32
- جامعة محمد الأول وجدة	62
- جامعة مولاي اسماعيل مكناس	41
- المؤسسات غير التابعة للجامعات	39
- جامعة شعيب الدكالي الجديدة	41
المجموع	731

* التعليم العالي الخاص

الجامعات/المؤسسات	عدد المسالك
- مؤسسات التعليم العالي الخاص	235
- الجامعة الدولية - أكادير	18
- الجامعة الأورو متوسطية - فاس	20
- الجامعة الدولية - الدار البيضاء	14
- جامعة محمد السادس لعلوم الصحة	21
- جامعة مونديابوليس	14
- الجامعة الدولية - الرباط	17
- الجامعة الخاصة - فاس	16
- PRIVATE UNIVERSITY FOR A NEW AFRICA	0
- الجامعة الدولية ابو القاسم الزهراوي لعلوم الصحة	4
- جامعة محمد السادس للبوليتكنيك	20
- الجامعة الخاصة - مراكش	17
- الجامعة الدولية للسياحة والرياضة والترفيه	03
المجموع	398

تحتل كل من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وجامعة محمد الخامس بالرباط المرتبة الأولى من حيث عدد طلبات اعتماد أو تجديد اعتماد مسالك التكوين التي تقدمت بها هاتين الجامعتين برسم سنة 2022. وتليهما بعد ذلك جامعة ابن زهر بمجموع 73 طلبا. فيما تأتي جامعة الحسن الأول بسلطات في المرتبة الأخيرة في عدد الطلبات التي وضعتها هذه الجامعة بمختلف مؤسساتها بمجموع 32 طلبا.

أما فيما يخص المؤسسات غير التابعة للجامعات والتي تعمل على ضمان التكوين في التعليم العالي في ميادين معرفية مختلفة، فقد بلغ عدد الطلبات التي تقدمت بها هذه المؤسسات، سواء لاعتماد مسالك جديدة أو تجديد اعتماد المسالك التي سبق اعتمادها خلال السنوات الماضية، بما مجموعه 39 طلبا. وبالمقابل، تقدمت مؤسسات وجامعات التعليم العالي الخاص بما مجموعه 398 طلبا لاعتماد أو تجديد اعتماد المسالك المعتمدة لديها.

5. توزيع مسالك التكوين حسب الدبلومات

* التعليم العالي العام

عدد المسالك	الدبلوم
277	- الماستر
19	- الدكتوراه
117	- الماستر المتخصص
2	- سنتين تحضيريتين
30	- دبلوم المهندس
54	- الإجازة في التربية
78	- الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا
31	- الإجازة في الدراسات الأساسية
1	- الإجازة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات
13	- الماستر في العلوم والتقنيات
5	- الإجازة في العلوم والتقنيات
101	- الإجازة المهنية
1	- دبلوم المدارس الوطنية للتجارة والتسيير
1	- دكتوراه في الصيدلة
1	- دكتوراه في الطب
731	المجموع

* التعليم العالي الخاص

عدد المسالك	الدبلوم
17	- سنتين تحضيريتين
45	- سنتين بعد "3 سنوات بعد البكالوريا" (مهنية)
48	- سنتين بعد "3 سنوات بعد البكالوريا" (أساسية)
13	- دبلوم المهندس
44	- الماستر
68	- الماستر المتخصص
12	- الإجازة في الدراسات الأساسية
34	- الإجازة المهنية
13	- 3 سنوات بعد سنتين تحضيريتين
38	- 3 سنوات بعد البكالوريا (مهنية)
45	- 3 سنوات بعد البكالوريا (أساسية)
8	- تكوين الدكتوراه
4	- دكتوراه في الطب
3	- دكتوراه في الصيدلة
3	- دكتوراه في طب الأسنان
3	- 5 سنوات بعد البكالوريا
398	المجموع

بلغ عدد طلبات اعتماد مسالك التكوين التي تقدمت بها مؤسسات التعليم العالي العام برسم سنة 2022، 731 طلبا وعادت الحصص الكبيرة من بين هذه الطلبات لدبلوم الماستر بـ 277 طلبا متبوعا بـ 177 طلبا للماستر المتخصص. فيما احتلت مسالك التكوين في الإجازة المهنية المرتبة الثالثة بـ 101 طلب. والأمر سياتي كذلك بالنسبة للتعليم العالي الخاص حيث احتل دبلوم الماستر والماستر المتخصص الرتبة الأولى بـ 112 طلبا يليهما دبلوم سنتين بعد "3 سنوات بعد البكالوريا" في صيغته المهنية والأساسية ثم دبلوم 3

سنوات بعد البكالوريا ب83 طلب. ويلاحظ هنا أن الحصص الكبيرة من طلبات الاعتماد وتجديد الاعتماد تعود للدبلومات المهنية على حساب دبلومات التكوينات الأساسية.

مقارنة بسنة 2021، فقد عرفت عملية تقييم المسالك برسم سنة 2022 انخفاض عدد طلبات اعتماد وتجديد الاعتماد خصوصا فيما يتعلق بدبلوم الماستر والماستر المتخصص وهذا راجع بالأساس إلى الإجراء الذي تمت الإشارة إليه من قبل والذي قامت به الوكالة بتنسيق مع مديرية التعليم العالي بوزارة التعليم العالي وذلك لتفادي هذه الأعداد الكبيرة من طلبات الاعتماد وتجديد الاعتماد.

6. توزيع مسالك التكوين حسب رأي الخبرة

رأي الخبرة	التعليم العالي العام	التعليم العالي الخاص
مقبول	305	216
مقبول مع توصيات	216	113
في حاجة إلى استيفاء الشروط	30	42
غير مقبول	30	25

كما يوضح ذلك الجدول أعلاه، فإن عدد طلبات اعتماد وتجديد اعتماد مسالك التكوين التي حصيت على رأي خبرة "مقبول" بعد خضوعها لعملية التقييم بلغ في التعليمين العالي العام والخاص ما مجموعه 521 طلبا، بينما بلغ عدد الطلبات التي حصلت قبلت مع توصيات 329 طلبا في العام والخاص مجتمعين. أما الطلبات التي تحتاج على استيفاء شروط معينة سواء فيما هو بيداغوجي أو معياري، فقد بلغ عددها في العام والخاص معا 72 طلبا، فيما بلغ عدد المسالك التي تم رفض اعتمادها أو تجديدها 55 مسلكا في العام والخاص مجتمعين.

7. ملاحظات عامة

تعتبر عملية تقييم مسالك التكوين في التعليم العالي سيرورة تنظمها ضوابط ومعايير محددة بالأساس في مختلف الدفاتر البيداغوجية التي تعتبر المرجع في هندسة مشاريع المسالك والتي يجب على المؤسسات الالتزام بها عند تقديم طلبات اعتماد مسالكها. إلا أن مشاريع المسالك التي تتلاقها الوكالة منذ تأسيسها لا تخلوا من إكراهات وهو ما يجعل عملية التقييم تأخذ وقتا أطول مما يجب في بعض الحالات حيث يتماطل بعض منسقي المسالك في الاستجابة للشروط التي وضعها خبراء الوكالة. ويمكن تلخيص بعض الملاحظات التي أسفرت عنها عملية التقييم برسم سنة 2022 فيما يلي:

- غياب تقارير التقييم الذاتي بالنسبة لطلبات تجديد اعتماد المسالك؛
- عدم احترام بعض المسالك لشروط الولوج كما هي محددة في الملفات الوصفية المعتمدة؛

- غياب الأشغال التوجيهية أو التطبيقية في بعض المسالك، مع أنها منصوص عليها في الملفات الوصفية المعتمدة؛
- عدم تطابق تخصص بعض المنسقين مع الوحدات التي يتولون تنسيقها؛
- عدم تحديد الغلاف الزمني للأشغال التوجيهية والأشغال التطبيقية؛
- عدم كفاية الوسائل اللوجستكية المسندة للمسالك سواء فيما يتعلق بالقاعات أو التجهيزات البيداغوجية؛
- ضعف الشراكات السوسيو اقتصادية وعدم استجابتها لحاجيات المسالك المعتمدة؛
- غياب اتفاقيات الشراكة في بعض التكوينات التي تستلزم ذلك أو عدم ملاءمتها مع التكوين؛
- ضعف تكوينات الدكتوراه في الطب، وطب الأسنان، والماستر في العلوم والتقنيات مقارنة مع التكوينات الأخرى؛
- غياب تجانس بين أهداف ومضامين الوحدات المكونة للمسالك مع الكفايات المراد تحصيلها؛
- نقص في الأطر التربوية المؤهلة لتغطية حاجيات فتح بعض التكوينات مما يجعل بعض الأساتذة يدرسون أكثر من وحدة في نفس الفصل؛
- غياب تعهدات الأساتذة المتدخلين من خارج مؤسسات التعليم العالي الخاص.

III. تقييم طلبات معادلة الشهادات الأجنبية

قامت الوكالة بأول تجربة في تقييم طلبات معادلة الشهادات الأجنبية، والتي تمت تفعيلها ضمن المهام المنوطة بالوكالة حيث عرفت سنة 2022 تقييم ملفات طلبات بعض المجالات المعرفية مثل علوم البيولوجيا والطب وطب الأسنان والصيدلة. وقد بلغ عدد الملفات التي خضعت لعملية التقييم خلال هذه السنة ما مجموعه 298 ملفا.

الحقل المعرفي	عدد الملفات
الصيدلة	166
طب الأسنان	73
الطب	55
علم الأحياء السريري	4
المجموع	298

IV. حصيلة التقييم المؤسسي

1. تقييم مؤسسات التعليم العالي

تتمتع لعملية تقييم المؤسسات التي انطلقت السنة الماضية طبقاً للمذكرتين الوزائيتين الصادرتين في هذا الصدد وهما:

- المذكرة الوزائية رقم 010/142 الصادرة في 11 ماي 2021 بخصوص تقييم مؤسسات التعليم العالي الخاص،
- المذكرة الوزائية رقم 010/144 الصادرة في 12 ماي 2021 بخصوص تقييم مؤسسات التعليم العالي العام،

وعليه فقد عرفت سنة 2022 تقييم مؤسسة واحدة للتعليم العالي العام والتي رفعت تقرير تقييمها الذاتي للوكالة ويتعلق الأمر كما هو مبين في الجدول اسفله بكلية العلوم التابعة لجامعة ابن طفيل. بينما لا تزال الوكالة تنتظر استكمال ورفع باقي المؤسسات التي كانت موضوع الاقتراح من قبل الجامعات لتقارير تقييمها الذاتي من أجل الشروع في تشكيل لجان الخبراء والبدء في عمليات التقييم الخارجي.

الجامعة	المؤسسة	تاريخ الزيارة
جامعة ابن طفيل - القنيطرة	كلية العلوم	2022/12/22

هذه الوضعية غير السليمة مردها للأسباب التالية:

- عدم وعي المؤسسات/الجامعات بأهمية التقييم المؤسسي في تطوير وتجويد أدائها وتحسينها المستمر واعتبار عملية التقييم مسألة اختيارية وثنائية، في حين أن المشرع أناط بالوكالة مهمة القيام بالتقييم لفائدة الدولة؛
- ضعف انخراط مؤسسات التعليم العالي في عملية التقييم المؤسسي؛
- غياب التنسيق الداخلي بخصوص عملية التقييم خاصة مع مجلس المؤسسة؛
- غياب أو عدم تفعيل آليات ضمان الجودة داخل الجامعات/المؤسسات في ترسيخ ثقافة التقييم والجودة والمساهمة الفعالة في القيام بالتقييم الذاتي؛
- ضعف حضور الجامعات في أنشطة الوكالة المرتبطة بالتقييم المؤسسي؛
- عدم إشراك الوكالة في التظاهرات واللقاءات المنظمة من طرف الجامعات/المؤسسات والتي تعنى بالتقييم وضمان الجودة؛

2. تقييم طلبات اعتراف الدولة بمؤسسات التعليم العالي الخاص

بالنظر إلى الأهمية القصوى التي يكتسبها نيل مؤسسات التعليم العالي الخاص لاعتراف الدولة، وتفعيلاً للمهام المنوطة بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، فقد شرعت الوكالة خلال هذه السنة 2022 في مباشرة عملية تقييم مؤسسات التعليم العالي الخاص قصد حصولها على اعتراف الدولة أو تجديده.

وفي هذا الصدد، توصلت الوكالة بالنسخ الإلكترونية التي تخص 27 طلباً لتجديد الاعتراف و10 طلبات جديدة، وقامت الوكالة بتشكيل لجان الخبرة حيث تتكون كل واحدة منها من ثلاثة خبراء من بينهم رؤساء جامعات سابقون ومديري وعمداء مؤسسات سابقون بالإضافة لأساتذة للتعليم العالي مشهود لهم بالخبرة.

وعقب الدراسة القبلية لملفات الطلبات من طرف خبراء التقييم، قامت الوكالة ببرمجة زيارات ميدانية، للجامعات والمؤسسات المعنية حسب البرنامج رفقته، حيث عقد خلالها الخبراء لقاءات مع مختلف مكونات المؤسسات من طاقم إداري وأساتذة، وموظفين وطلبة وخريجين بالإضافة إلى الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، كما قام الخبراء كذلك بزيارة مختلف مرافق المؤسسات بما في ذلك الحجرات الدراسية والمختبرات والمكتبات والمرافق الترفيهية للمؤسسات. وقد شارك في هذه الزيارات إلى جانب الخبراء ممثل عن الوكالة وممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

نوع الطلب	المؤسسة/الجامعة
طلب تجديد الاعتراف	المدرسة العليا للهندسة المعمارية للدار البيضاء
طلب تجديد الاعتراف	المدرسة المركزية للدار البيضاء
طلب تجديد الاعتراف	المدرسة المغربية للهندسة الرباط
طلب تجديد الاعتراف	المدرسة المغربية لعلوم الهندسة في إعلاميات التسيير والإعلاميات الصناعية مراكش
طلب تجديد الاعتراف	المدرسة المغربية لعلوم الهندسة في إعلاميات التسيير والإعلاميات الصناعية الرباط
طلب تجديد الاعتراف	المدرسة المغربية لعلوم الهندسة في إعلاميات التسيير والإعلاميات الصناعية الدار البيضاء
طلب الاعتراف	مدرسة الهندسة والعلوم الحديثة ENSIT
طلب تجديد الاعتراف	مدرسة إدارة الأعمال ESCA
طلب الاعتراف	المدرسة العليا الخاصة للتجارة وتدير الأعمال ESCGA
طلب الاعتراف	المدرسة العليا للهندسة المدنية و التكنولوجيا الحديثة ESGCNT
طلب الاعتراف	المدرسة العليا للهندسة في العلوم المطبقة ESISA
طلب الاعتراف	المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتدبير ESSEM
طلب تجديد الاعتراف	المدرسة العليا لهندسة المعلومات والاتصالات والإدارة والهندسة المدنية ESTEM
طلب الاعتراف	مدرسة الدراسات العليا المحاسبية والمالية HECF
طلب الاعتراف	مدرسة الدراسات العليا للتجارة والإعلاميات HECI
طلب تجديد الاعتراف	مدرسة الدراسات العليا الاقتصادية والتجارية والهندسة HEEC
طلب تجديد الاعتراف	معهد الدراسات العليا للتدبير HEM
طلب الاعتراف	المدرسة الخاصة للدراسات العليا في العلوم وتقنيات الهندسة والتدبير HESTIM
طلب تجديد الاعتراف	المعهد العالي للهندسة التطبيقية IGA

المعهد الدولي للدراسات العليا بالمغرب_IICHEM	طلب تجديد الاعتراف
المعهد العالي الخاص للهندسة والأعمال_ISGA-Casablanca	طلب الاعتراف
المعهد العالي الخاص للهندسة والأعمال_ISGA-Fès	طلب تجديد الاعتراف
المعهد العالي الخاص للهندسة والأعمال_ISGA-Marrakech	طلب تجديد الاعتراف
المعهد العالي الخاص للهندسة والأعمال_ISGA-Rabat	طلب تجديد الاعتراف
المعهد العالي للتدبير والإدارة وهندسة المعلومات_ISMAGI	طلب الاعتراف
المعهد العالي للنقل واللوجستيك_ISTL	طلب تجديد الاعتراف
جامعة مونديابوليس الخاصة_Mundiapolis	طلب تجديد الاعتراف
المدرسة العليا للتجارة_Sup de co	طلب تجديد الاعتراف
المدرسة العليا لإدارة الأعمال والتجارة والمعلومات_Sup-Management	طلب تجديد الاعتراف
الجامعة الأورو متوسطية لفاس_UEMF	طلب تجديد الاعتراف
الجامعة الدولية الزهراوي لعلوم الصحة_UIASS	طلب تجديد الاعتراف
الجامعة الدولية للدار البيضاء_UIC	طلب تجديد الاعتراف
جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية_UM6P	طلب تجديد الاعتراف
جامعة محمد السادس للعلوم والصحة_UM6SS	طلب تجديد الاعتراف
الجامعة الدولية لأكادير_Universiapolis	طلب تجديد الاعتراف
الجامعة الخاصة لفاس_UPF	طلب تجديد الاعتراف
الجامعة الخاصة_مراكش تانسيفت الحوز_UPM	طلب تجديد الاعتراف

وبعد هذه الزيارات الميدانية، قامت لجان الخبراء بإعداد تقارير الخبرة، كما عملت الوكالة بعد تلقيها لمختلف التقارير التي تهتم المؤسسات التي خضعت لعملية التقييم على تطعيم التقارير التي حصلت على رأي ايجابي بمجموعة من التوصيات سعيًا منها إلى تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي والحياة الطلابية بهذه المؤسسات.

وهكذا فقد جاءت نتائج الخبرة النهائية التي قامت بها الوكالة وأقرتها اللجنة العليا لتنسيق التعليم العالي على النحو التالي:

نوع الطلب	عدد الطلبات	مقبول	مرفوض
تجديد الطلب	27	26	1
طلب جديد	10	4	6

وقد خلصت هذه التجربة الأولى للوكالة في تقييم مؤسسات التعليم العالي من أجل الحصول على اعتراف الدولة أو تجديده، إلى الوقوف على بعض التجارب الناجحة لبعض مؤسسات التعليم العالي الخاص التي تعكس المستوى المتميز سواء فيما يتعلق بالفضاءات والبنى التحتية والتجهيزات والموارد البشرية المؤهلة لأداء رسالتها النبيلة إن على مستوى التكوين أو على مستوى البحث العلمي.

إلا أن هذه التجربة مكنت الوكالة أيضا من الوقوف على بعض مكامن الخلل بالنسبة لبعض المؤسسات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم إلمام غالبية المؤسسات بمختلف النصوص التنظيمية المتعلقة بالتعليم العالي الخاص؛
- غياب تقارير الأنشطة السنوية لدى بعض المؤسسات؛
- عدم توفر بعض المؤسسات على فضاءات وبنيات تحتية تستجيب للمعايير المعمول بها في التعليم العالي؛
- ضعف البحث العلمي في العديد من المؤسسات؛
- لجوء بعض المؤسسات إلى الاشهار الكاذب؛
- الوضعية الإدارية والاجتماعية غير السليمة لبعض مستخدمي المؤسسات؛
- غياب هياكل الحكامة داخل بعض المؤسسات؛

3. تقييم وافتحاص عينة من مؤسسات التعليم العالي الأنوية

بطلب من الوزارة الوصية، قامت الوكالة خلال الفترة ما بين 15 فبراير و17 مارس 2022 بعملية تقييم وافتحاص عينة من ثمان مؤسسات التعليم العالي العام الأنوية، وذلك للوقوف على كيفية اشتغاله هذه المؤسسات وكذا على الصعوبات التي تواجهها، كما تهدف هذه العملية كذلك إلى إحصاء الممارسات الجيدة لدى هذه المؤسسات الجامعية من أجل اقتراح سبل تطويرها وتحسينها.

ومن أجل القيام بهذه المهمة، قام خبراء الوكالة بالاستناد إلى مجموع الوثائق والمعطيات التي وفرتها هذه المؤسسات. وقد تمحورت عملية التقييم بالأساس حول الحكامة وتدير وظائف الدعم والتكوين والبحث العلمي ومواكبة الطلبة والحياة الطلابية وأخيرا وليس آخرا خدمات المؤسسة للمجتمع. وتمت الزيارات الميدانية لهذه المؤسسات وفق الجدول الزمني أسفله، وتم في نهاية العملية إنجاز تقارير الخبرة في هذا الشأن من لدن الخبراء حيث وقوا خلالها على نقط قوة هذه المؤسسات وبعض نقط الضعف التي تحتاج إلى بدل المزيد من الجهود لتحسينها، كما قام الخبراء بصياغة مجموعة من التوصيات من أجل تحسين وتطوير هذه المؤسسات في مختلف المجالات التي شملتها عملية التقييم والافتحاص.

تاريخ الزيارة	المؤسسة	الجامعة
15/02/2022	الكلية المتعددة التخصصات، آسفي	جامعة القاضي عياض - مراكش
17/03/2022	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - قلعة السراغنة	جامعة القاضي عياض - مراكش
25/02/2022	المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير - الداخلة	جامعة ابن زهر - أكادير
26/02/2022	المدرسة العليا للتكنولوجيا - كلميم	جامعة ابن زهر - أكادير
23/02/2022	الكلية المتعددة التخصصات - ورزازات	جامعة ابن زهر - أكادير
14/02/2022	الكلية المتعددة التخصصات - الناظور	جامعة محمد الأول - وجدة
18/02/2022	الكلية المتعددة التخصصات - تازة	جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس
15/02/2022	المدرسة العليا للتكنولوجيا - خنيفرة	جامعة السلطان مولاي سليمان - بني ملال

وقد سلطت عملية الافتتاح هذه الضوء على عدد من نقاط الضعف فيما يرتبط بمجال الحكامة ولاسيما:

- غياب مخططات العمل أو تفتقر إلى الطموحات المنصوص عليها في استراتيجية تطوير المؤسسة؛
- عدم استقرار الموارد البشرية الإدارية؛
- عدم مواكبة الميزانية لتزايد أعداد الطلبة؛
- صعوبة تنفيذ الميزانية؛
- شراكة وتعاون دوليين في حاجة إلى المزيد من التطوير؛
- بعض المؤسسات في حاجة إلى العمل على تطوير سياسة التواصل الداخلي والخارجي؛
- غياب سياسة ضمان الجودة؛
- ضعف مخطط تكوين وتطوير كفاءات المؤسسة؛
- ضعف أو غياب حركية الطلبة والأساتذة؛
- غياب الأحياء/الإقامات الجامعية؛
- غياب ثقافة التقييم الذاتي للمسالك؛
- تراجع نسبة التأطير البيداغوجي (الأساتذة القارين) والطاقم الإداري؛
- اللجوء في معظم الحالات إلى الأساتذة الزائرين؛
- غياب الخزانة في بعض المؤسسات؛
- غياب الطلبة الأجانب في هذه المؤسسات بسبب ضعف التواصل الخارجي؛
- ضعف البحث العلمي إن لم يكن غائبا في بعض الحالات؛

٧. التعاون والشراكة

1. مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي

تماشيا مع خيار المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في تعزيز علاقتهما في إطار "إنجاح الوضع المتقدم"، واستمرارا في سياسة الانفتاح التي نهجتها الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي منذ تأسيسها، وذلك بغية الاستفادة من مختلف التجارب القارية والإقليمية والدولية في مجال التقييم وضمان الجودة، جرى تنظيم لقاء عن بعد لإعطاء انطلاقة مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 19 يناير 2022 بمشاركة ممثلي الوزارة الوصية وأعضاء مجلس إدارة الوكالة وممثلي الائتلاف الفرنسي المكون من فرونس إيدوكاسيون آنترناسيونال (FEI) والمجلس الأعلى لتقييم البحث والتعليم العالي (Hcéres) وهيئة ألقاب المهندس (Cti) ومستخدمي الوكالة .

ويهدف هذا المشروع إلى تمكين الوكالة من مناهج وآليات التقييم حسب مبادئ ومعايير ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك بالاستفادة من التجارب والممارسات الجيدة الأوروبية والدولية ذات الصلة. وينقسم هذا المشروع إلى ثلاث مكونات رئيسية وهي :

المكون الأول: تقوية قدرات الوكالة

- النشاط الأول: تكوين المكونين
- النشاط الثاني: المواكبة في تكوين خبراء التقييم
- النشاط الثالث: إعداد خطة التواصل للوكالة
- النشاط الرابع: التقييم المؤسسي في إطار مقارنة الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي في فرنسا
- النشاط الخامس: الاحصائيات في مجال ضمان الجودة بفرنسا
- النشاط السادس: قواعد البيانات والمنصات الرقمية في مجال ضمان الجودة بفرنسا
- النشاط السابع: زيارات لفرنسا وبلجيكا.

المكون الثاني: إعداد الوكالة من أجل الاعتماد من قبل الجمعية الأوروبية لضمان الجودة

- إعداد الوكالة لعملية الاعتماد: الرهانات والمنهجيات والدلائل،
- زيارة إلى الجمعية الأوروبية لضمان الجودة وإلى السجل الأوروبي لضمان الجودة،
- صياغة وإعداد الدليل المرجعي للتقييم الذاتي للوكالة.

المكون الثالث: مواكبة الوكالة للمخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

وفي ختام هذا المشروع، جرى تنظيم الندوة الختامية بمدينة الرباط بتاريخ 8 نونبر 2022، حضرها ممثلو المفوضية الأوروبية بالمغرب ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وخلية تتبع مشروع "إنجاح الوضع المتقدم" (CAP-RSA) التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وسفارة فرنسا بالمغرب ومستخدمو الوكالة وأعضاء مجلسها الإداري والهيئة الوطنية للتقييم التابعة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ومكتب ERASMUS + بالمغرب والجامعات العمومية والخاصة والمؤسسات غير التابعة للجامعات وممثلون عن المجتمع المدني والطلبة، كما حضرها كذلك عن الجانب الفرنسي الائتلاف الفرنسي سالف الذكر.

2. اتفاقيات التعاون والشراكة

- بروتوكول اتفاق تعاون مع السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي



عقب زيارة وفد من السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي إلى الوكالة وإلى بعض هيآت التعليم العالي بالمغرب، خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 24 مارس 2022، وعيا منهما بضرورة تطوير التعاون بينهما، ولأسيما

في مجالات الارتقاء بضمان الجودة ودعم صياغة الآليات والدلائل المرجعية للتقييم وتبادل الخبرات وتعزيز القدرات المؤسسية والدعم المتبادل في إطار مهام الوكالتين، جرى يوم الخميس 24 مارس 2022 بمقر الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، توقيع بروتوكول اتفاق تعاون بين الوكالة والسلطة الموريتانية. ويهدف هذا البروتوكول إلى تعزيز التعاون بين الهيئتين في مجال تقييم وضمان جودة التعليم العالي وكذا تبادل الخبرات في المجالات ذات الصلة.

- مذكرة التفاهم مع وكالة ضمان جودة التعليم العالي بالمملكة المتحدة



تم يوم الاثنين 28 مارس 2022، على هامش الاجتماع الرابع للجنة المغربية البريطانية للتعليم العالي الذي احتضنه مقرر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بحسان الرباط، توقيع مذكرة تفاهم بين الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث

العلمي. وتهدف هذه المذكرة إلى تحقيق التعاون والشراكة بين الوكالتين في العديد من المجال تماشيا مع القوانين والنصوص التنظيمية المغربية والبريطانية. وتشمل هذه المجالات التفاهم المتبادل بحيث

ستعمل الهيئتين على تعزيز فهم كل منهما لمقاربة الآخر في ضمان جودة التعليم العالي وفي الأنظمة المعمول بها في تعزيز جودة التعليم العالي، وكذا القضايا ذات الأهمية المرتبطة بالجودة والمعايير في التعليم العالي في كلا البلدين.

بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه المذكرة إلى تبادل المعلومات وتقديم المشورة المهنية بشأن أنشطة وعمليات كل منهما وبخصوص التطورات في أنظمة التعليم العالي في كلا البلدين وخاصة مقدمي خدمات التعليم العالي العاملين في كلا البلدين، مع مراعاة سرية المعلومات والتشريعات المرتبطة بحماية المعطيات. بالإضافة على ذلك، تسعى الوكالتين من خلال هذه الاتفاقية إلى تطوير قدرات موظفي الوكالتين، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، من خلال تبادل الموظفين على سبيل المثال، وتتبع عمليات التقييم التي تقوم بها الوكالتين، وتوفير التدريب، كما يشمل ذلك أيضاً تبادل الخبراء وذلك لتعزيز البعد الدولي لعمليات التقييم في كلا البلدين.

• توقيع اتفاقية تعاون مع لجنة ألقاب المهندسين بفرنسا



تم يوم 20 ماي 2022 بمقر لجنة القاب المهندسين بباريس، وعلى هامش الزيارة التي قام بها وفد من الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي إلى مجموعة من هيآت ضمان الجودة بفرنسا، والتي تندرج في إطار مشروع التوأمة الذي

استفادت منه الوكالة مع الاتحاد الأوروبي، توقيع اتفاقية تعاون مع لجنة ألقاب المهندسين بفرنسا وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها بموجب القانون الفرنسي لسنة 1934. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الإطار العام وسبل التعاون بين الطرفين وذلك في احترام تام للمصالح المشتركة. كما تهدف كذلك إلى التعاون في مجال ضمان جودة التعليم العالي وتقييم مدارس المهندسين، لا سيما، من خلال تبادل الخبراء ومشاركة كلا الطرفين في عمليات تقييم مدارس المهندسين في كلا البلدين وتبادل الممارسات الجيدة في مجال ضمان الجودة. كما تسعى هذه الاتفاقية على تحقيق التبادل الأمثل للمعلومات والوثائق المتعلقة بمنظومة التعليم العالي في كلا البلدين وبالأخص فيما يتعلق بتكوين ومهنة المهندس.

VI. أنشطة مختلفة

• تسليم شواهد المشاركة في تكوين المكونين



تم على هامش حفل توقيع مذكرة التفاهم التي وقعتها الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي مع وكالة ضمان الجودة بالمملكة المتحدة (QAA)، والذي احتضنه مقر وزارة التعليم العالي والابتكار، تسليم شواهد المشاركة في تكوين المكونين في ضمان

الجودة والذي استفاد منه خبراء الوكالة إلى جانب رئيس قسم التقييم المؤسساتي وكل من رئيس مصلحة تقييم مؤسسات التعليم العالي العام ورئيس مصلحة تقييم مؤسسات التعليم العالي الخاص بالوكالة.

• الورشة الدولية الثانية حول ضمان الجودة بإفريقيا الفرونكفونية



شارك عبر تقنية التناظر المرئي رئيس قسم التقييم المؤسساتي بالوكالة، السيد فؤاد الشافعي، في الورشة الدولية الثانية حول ضمان الجودة، التي احتضنتها بوجمبورا عاصمة لبوروندي، في الفترة ما بين 9 و11 ماي 2022،

ومن تنظيم الشبكة الافريقية الفرنكوفونية لوكالات ضمان الجودة (RAFANAQ) والوكالة الجامعية للفرنكوفونية (AUF).

• لقاء بخصوص مشروع كوريتيف (CORETEV)



عقد مدير الوكالة، السيد المختار بكور، يوم الاثنين 10 يونيو 2022، اجتماعا بخصوص المشروع الأوروبي إراسموس+ "إعادة الهيكلة شمال-جنوب لشبكة من الخبرات لاستخدام التكنولوجيا الجديدة في تقييم التعلّيمات" (CORETEV). وقد حضر هذا الاجتماع بمقر الوكالة كل من السادة محمد

الطاهري، مدير مديرية التعليم العالي بوزارة التعليم العالي والابتكار وجون ميشيل ريكو، منسق المشروع وجون لوك كليز وسمير الجعفري وخالد صنديد والسهي محمد وفؤاد الشافعي رئيس قسم التقييم المؤسسي بالوكالة. كما شاركت عن بعد في هذا الاجتماع مديرة جمعية تقييم جودة التعليم العالي باتحاد والونيا-بروكسل، السيدة كاتي دويكارت.

• الندوة الختامية لمشروع تعزيز التكوين مدى الحياة في التعليم العالي بالمغرب



شارك مدير الوكالة، السيد المختار بكور، في الندوة الختامية لمشروع تعزيز التكوين مدى الحياة في التعليم العالي بالمغرب، في الفترة ما بين 2 و4 نونبر 2022، بالمدرسة الوطنية العليا للمعاهد بالرباط، تحت رعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

والابتكار تحت شعار "مستقبل التكوين مدى الحياة بالمغرب"، حيث تم عرض نتائج مشروع Erasmus+ AMEL، كما تم كذلك توزيع الشواهد على المشاركين في التكوينات الخاصة بالمرافقين في المصادقة على المكتسبات المهنية (VAE/VAP). وبالإضافة إلى ذلك عرف هذه الندوة تقديم ميثاق التكوين مدى الحياة بالمغرب ودليل الإجراءات الخاص بالمصادقة على المكتسبات وكذا الاستثمارات المتعلقة به.

• استقبال ممثلين عن البنك الدولي



استقبل مدير الوكالة، السيد المختار بكور، يوم 10 نونبر 2022، بمقر الوكالة بالرباط، كل من السيدة كورنيليا جيسي، والسيدة لي يونجمان، متخصصتين في التربية بالبنك الدولي. وقد تمحور اللقاء حول الدور الذي تلعبه الوكالة في النهوض بجودة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب. وقد حضر هذا اللقاء كل من السيد نبيل الغربي، رئيس قسم تقييم المسالك بالوكالة إلى جانب السيد فؤاد الشافعي، رئيس قسم التقييم المؤسسي بالوكالة كذلك.

• المشاركة في الدورة الثامنة عشر "ليوم التدبير وافتحاص الجودة"



شارك مدير الوكالة، السيد المختار بكور، صبيحة اليوم السبت 3 دجنبر 2022، في الدورة الثامنة عشر "ليوم التدبير وافتحاص الجودة"، الذي تحتضنه المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بطنجة، والمنظم تحت شعار "الافتحاص وتدبير الجودة: رافعة للتنمية الاستراتيجية لمؤسسات التعليم

والتكوين". وقد قدم السيد المدير بهذه المناسبة عرضا حول دور الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي في النهوض بجودة منظومة التعليم العالي بالمغرب.

• الندوة الختامية للنسخة الثانية لمشروع HAQAA2



شارك مدير الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، السيد المختار بكور، في الندوة الختامية للنسخة الثانية لمشروع تنسيق واعتماد وضمان جودة التعليم العالي الإفريقي (HAQAA2)، والتي احتضنها دولة غينيا بالعاصمة أكرا في الفترة ما

بين ال6 وال9 من دجنبر 2022، وذلك بصفته رئيس لجنة التقييم الخارجي للسلطة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب والبحث بدولة غينيا كوناكري، حيث تم تعيينه من لدن الجمعية الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي (ENQA) على رأس لجنة الخبراء الذين أشرفوا على إنجاز عملية التقييم الخارجي للسلطة الغينية.

VII. خاتمة

إن هذا التقرير السنوي عن أنشطة الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي برسم سنة 2022، يستعرض العام الكامل السابع للوكالة، كما يندرج في إطار سياسة التواصل التي تنهجها الوكالة سواء مع الوزارة الوصية أو باقي شركائها في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بالمغرب.